التواجد التجاري للمصارف الأجنبية وانعكاساته على الأداء المصرفي في الأردن دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

أ.م. د إيهاب عباس الفيصل **م. دالية عمر نظمي**

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة ميسان **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

ieehab86@yahoo.com Daliyomar93@gmail.com

المستخلص:

في ظل تبني العديد من الدول لبرامج الاصلاح الاقتصادي والأخذ بآليات السوق والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي عبر السوق المصرفية الدولية، اعتمد الاردن النهج القائم على الانفتاح على هذه السوق حيث الاعتماد على أسلوب التحرير لقطاع الخدمات وبضمنها المصرفية، وبما يسمح بالتواجد الطبيعي للمصارف الاجنبية في السوق المصرفية الأردنية، خاصة في ظل وجود الاتفاقيات الدولية الناظمة لعمل هذه المصارف في ظل بيئة اقتصادية تنافسية دولية، ولما كانت المصارف الأردنية كغيرها من مصارف الدول النامية المنضوية في منظمة التجارة العالمية تعمل في ظل بيئة تنافسية محلية متنامية، يمكن ان تتعرض لتحديات المنافسة من المصارف الأجنبية العاملة فيها. يحاول البحث تسليط الضوء على التواجد التجاري للمصارف الاجنبية العاملة في السوق المصرفية الاردنية لاسيما في ظل تزايد اعداد فروعها والذي من شأنه ان ينعكس على ابرز مؤشرات الشمول المالي فيها.

الكلمات المفتاحية : القطاع المصرفي الأردني، التواجد التجاري، الخدمات المصرفية، أساليب التوريد

The commercial presence of foreign banks and its repercussions on banking performance Jordan , an analytical study for the period (2004 – 2019)

Assist.prof.Dr.Ihab Abbas Al-Faisal Lecturer.Dalia Omar
University of Misan Ministry of Higher Education
Faculty of Administration &Economics Scientific Research

Abstract :

In light of the adoption by many countries of economic reform programs, the introduction of market mechanisms and the orientation towards integration into the international economy through the international banking market, Jordan adopted the approach based on openness to this market by relying on the liberalization method for the services sector, including banking services, in a manner that allows the natural presence of foreign banks in The Jordanian banking market, especially in light of the existence of international agreements regulating the work of these banks in light of an international competitive economic environment, and since Jordanian banks, like other developing country banks affiliated with the World Trade Organization, operate in a growing local competitive environment that may be exposed to competition challenges by banks Foreign workers working in Jordan. The research tries to shed light on the commercial presence of foreign banks operating in the Jordanian banking market, especially in light of the increasing number of branches of these banks, which would be reflected in the most prominent indicators of financial inclusion in them.

key words: The Jordanian banking sector, Commercial presence, Banking services, Supply methods.

المقدمة:

في إطار الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف ولعل أهمها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الـ (GATS)، الغت العديد من اقتصاديات الدول، القيود المفروضة على التواجد التجاري للمصارف الأجنبية تعبيراً عن ظاهرة التدويل المصرفي (مع تحفظات عدد منها للحيلولة دون إمكانية الإضرار بطبيعة السوق المصرفية المحلية)، ونتيجة ذلك شهدت الملكية الأجنبية في الأسواق المصرفية المحلية نمواً سريعاً وآثاراً واضحة على الانظمة المصرفية المحلية، بسبب دخول المصارف الأجنبية، وتحقيق فوائد كبيرة للأنظمة المصرفية للدول المضيفة والاقتصادات بشكل عام. إذ لم تعد هناك من حواجز بين الدول أو عوائق للوصول الى الاقتصاديات المحلية نتيجة عضوية الدول في منظمة التجارة العالمية والتزامها بكافة الاتفاقيات التي أقرتها المنظمة الدولية المتعددة الاطراف والتي تتسم بالشمولية والإلزام، والتي يتعين على الدول المنضمة تكييف تشريعاتها وقوانينها المحلية مع ما ينسجم مع متطلبات المنظمة لاسيما مع اتفاقية الـ(GATS) وملحقها في الخدمات المالية خاصة ما يتعلق بالجانب المصرفي. والتي تنسجم مع أهداف المنظمة بما تتضمنه من بنود والتزامات تحكم الخدمات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة وتطور الصناعة المصرفية .

ويعد الاردن واحداً من الدول التي كان لها مساحة من التكييف الواسع مع متطلبات الـ (GATS) والقيام بإجراءات الاصلاح والتكييف، والتي اكتسبت طابعاً شمولياً يمكن الاستفادة منها على صعيد الدول في طور اكتساب العضوية.

١-مشكلة البحث: سمحت الأردن كغيرها من الدول المنضوية تحت منظمة التجارة العالمية بالتواجد التجاري للمصارف الأجنبية مع تقديمها جملة من الالتزامات الخاصة بهذا الأسلوب من اساليب توريد الخدمات المصرفية عبر صدور العديد من القوانين التي تتفق مع قواعد المنظمة العالمية اللازمة لإذكاء المنافسة، وكان ذلك خطوة باتجاه الانضمام إلى الـ (WTO) في عام ٢٠٠٠. وذلك ما يدعو للتساؤل عن جملة من النقاط :

أ-ما الأسباب والدوافع وراء الدعوة الى تنظيم التجارة الدولية في الخدمات المصرفية عبر أسلوب التوريد الثالث المتمثل بالتواجد التجاري للمصارف الأجنبية؟.

ب- ما هي أهم المنافع التي يمكن ان تكسبها الدول ذات العضوية ومنها الأردن عند السماح للمصارف الأجنبية بالتواجد على اراضيها؟.

٢-فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: ((إن تواجد المصارف الأجنبية يمكن أن يحقق مزايا ومنافع للسوق المصرفية إذا ما اقترن بالإصلاح بما يعزز من الأداء المصرفي)).

٣-هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على:

أ-أساليب توريد الخدمات المصرفية لاسيما التواجد التجاري للمصارف الأجنبية ومبرراته.

ب-واقع القطاع المصرفي في الاردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

ت-مدى إسهام المصارف الأجنبية في السوق المصرفية.

٤-هيكلية البحث: قسم البحث الى اربعة محاور وعلى النحو التالي:

أ-التنظيم الدولي للخدمات المصرفية وطرق توريدها.

ب- جدلية التواجد التجاري للمصارف الأجنبية في الدول المضيفة.

ت- التواجد التجاري للمصارف الاجنبية في السوق المصرفية الاردنية.

ث- إسهامات المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الأردني.

المحور الأول/ التنظيم الدولي للخدمات المصرفية وطرق توريدها .

أولت نظريات التجارة الدولية اهتماماً كبيراً لتجارة السلع مقارنة بتجارة الخدمات، ذلك إن معظم الخدمات كانت غير قابلة للتداول لمدة طويلة، ولم يتبلور بعد تطور القطاعات السلعية التي يمكن حينها أن تقوم على أساسها خدمات مالية ومصرفية

تستند إليها. في حين أصبحت التجارة في الخدمات أسهل بكثير في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع تطور تكنولوجيا المعلومات (De, ٢٠١٣: ١١٢) ، مما دفع باتجاه ادخال القضايا المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات في مفاوضاتها ولاعتبارات عديدة اهمها (لاشين، ٢٠٠٥، ٥):

١-المزايا التنافسية التي تتمتع بها الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية محورها الأساس الخدمات المصرفية.

٢-النمو الكبير والمتزايد لنصيب تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إجمالي التجارة الدولية.

٣-التقدم التكنولوجي، وما أحدثه من وجوب تغيير اتجاهات التحرير المعاصرة، حيث دخول العديد من أنشطة الخدمات الى ميدان التجارة الدولية.

٤-تداخل أنشطة الخدمات مع الأنشطة الإنتاجية، وصعوبة الفصل بين المكونين الخدمي والإنتاجي للقيمة النهائية للسلع الداخلة في التجارة الدولية.

٥-مسار العولمة ورغبة الدول للدخول في تكتلات تجارية في إطار اشكال ودرجات اندماج مختلفة.

وبالنظر الى التطور واستمرار زيادة تجارة الخدمات الدولية أصبحت حاجة الدول أكثر الحاحاً في وجود قواعد معترف بها دولياً، خاصة وانه ثبت وبشكل واضح إن الاطار التقليدي للخدمات غير ملائم لتشغيل بعض القطاعات الأكثر ديناميكية وابتكارية في الاقتصاد، وبذلك عزز الجمع بين الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية على قابلية الخدمات للتجارة إلى جانب التفضيلات المتغيرة للمستهلكين، ومن ثم خلق حاجة الى تخصصات متعددة الاطراف (WTO E-Learning, ٢٠١٤:٧٥)، فمع انبثاق منظمة التجارة العالمية وتمتعها بأساس قانوني سليم واختلافها تماماً عن اتفاقية الـ (GATT) كونها أنشئت بموجب معاهدة دولية صادقت عليها حكومات الدول فضلاً عن المجالس التشريعية، جعل من الاتفاقيات المنبثقة عنها ملزمة ومنها اتفاقية

الـ (GATS)، خاصة وانها تمثل عقداً متعدد الأطراف مكون من مبادئ وقوائم لتنظيم التجارة الدولية خاصة الخدمات المالية والتي تستند الى:

أ-مبدأ الدولة الاولى بالرعاية (MFN or Most Favored Nation): إن اي ميزة تتعلق بتجارة الخدمات والتي تمنح من عضو لعضو آخر في الاتفاقية أو لدولة خارج الاتفاق، تطبق فوراً ودون شروط على الأطراف كافة، مع عدم التمييز بين موردي الخدمات من الأجانب من حيث الدخول الى الأسواق وشروط تشغيل الخدمات من ناحية أخرى(ابو حرب، ٢٠١١: ١٤٦).

ب- مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment): المتمثل بمنح موردي الخدمات من الدول الاعضاء التزامات لا تقل عن موردي الخدمات المحليين، وهذا المبدأ مكمل للمبدأ الأول، إذ اشارت المادة السابعة عشرة منها الى مبدأ المعاملة الوطنية، فاذا ما قامت دولة ما بإدراج قطاع معين في جدول التزاماتها المحددة فهذا يعني انها قد وافقت على تقديم معاملة وطنية فيما يتعلق بذلك القطاع مع مراعاة أي قيود مذكورة في جدول الالتزامات المحددة (GATS General Agreement on Trade in Services, ٢٠٠٢ :١٨)، مما يشير الى أن الالتزام المذكور يطبق فقط على قطاع الخدمات والقطاعات التابعة له والتي تقرر الدولة وضعها على قائمة التزاماتها على الرغم من أن هذا الشرط قد لا يؤدي الى تحقيق شرط المنافسة بين الخدمات المحلية والاجنبية.

ت- مبدأ النفاذ الى الاسواق (The Market Access): والمتمثل في فتح السوق المحلية في القطاعات التي تحددها الدول الأعضاء، ومن الناحية العملية وضعت الاتفاقية ستة انواع من القيود التي يمكن للدول استخدامها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الاجانب وتتمثل بـ(زروق، ١٩٩٨: ١٨):

١) تقييد عدد موردي الخدمات الاجانب في السوق المحلية .

٢)إلزام موردي الخدمات الاجانب على انتاج كميات وقيم محددة من الخدمات.

٣)إلزام موردي الخدمات الاجانب بوجودهم في السوق المحلية بصفة قانونية محددة.

٤)إلزام النشاطات المصرفية الاجنبية على فتح مكاتب عوضاً عن فروع.

٥)تقييد عدد منسوبي الشركات الاجنبية الموردة للخدمات.

٦)تقييد مشاركة راس المال الاجنبي بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

علماً أن هذه القيود تعد استثناءات للمعاملة الوطنية التي تسمح اتفاقية الـ (GATS) ابقاءها شريطة حصرها في قوائم محددة.

ث – مبدأ الشفافية (transparency): يُعد إحدى القواعد والمبادئ المهمة في التنظيم المالي والنظام التجاري، إذ إن اعتماد القوانين واللوائح على نحو شفاف يمكن ان ييسّر التجارة الدولية، ومن امكانية الوصول الى الاسواق من خلال (Alexander, ٢٠٠٧: ١١٨):

(١) نشر القوانين واللوائح.

(٢)الإخطار بتدابير جديدة للشركاء التجاريين.

(٣)نقاط استفسار للشركاء التجاريين.

(٤)الإدارة المستقلة والبت فيها.

ج– مبدأ التحرير التدريجي (Progressive Liberalization): يعد تشجيع التحرير التدريجي من خلال جولات متتالية من المفاوضات متعددة الاطراف أحد أهم المبادئ التي تستند اليها الاتفاقية العامة، والمتمثل بإزالة القيود الكمية والتمييزية التي تؤثر في دخول وتشغيل موردي الخدمات الأجانب في سوق الدولة المضيفة.

هنا لابد من التمييز بين التحرير التدريجي والتنظيم المحلي، إذ إن الـ (WTO) تترك الحق للدولة لتنظيم قطاع الخدمات في الاقتصاد المحلي، وان اتفاقية ((GATS تعترف بحقوق الحكومات (تلك المتعلقة بالدول النامية) لتقديم أنظمة تلبي أهداف السياسة المحلية، وضمن هذا الإطار، فإن ما قامت به المنظمة هو كيفية ضمان أن التنظيم المحلي لا يخلق عوائق غير ضرورية أمام تجارة الخدمات (Naden, ٢٠١٦: ٢٨).

إن تجارة الخدمات الدولية عادة ما يتم تغطيتها وتنظيمها عبر منظمة التجارة العالمية على وفق اتفاقية الـ (GATS) على عكس تجارة السلع، ذلك ان أحد أهم خصائص قواعد التجارة الدولية التي تحكم هذا القطاع هو إمكانية توريدها على وفق أربعة أساليب للتوريد محددة على أساس موطن أو منشأ مورد الخدمة لاسيما المالية والمصرفية منها والمتضمنة:

١- العرض عبر الحدود (Cross-border supply): الذي لا يتطلب النقل المادي للمستهلكين أو الموردين، فهو عرض أو نقل للخدمة من دولة عضو الى دولة عضو أخرى، حيث تقدم الخدمة إلى شخص ما في دولة من قبل مقدم خدمة من خارج تلك الدولة، ويظهر هذا النوع من توريد الخدمات المصرفية عندما يسمح للأفراد بالحصول على قرض أو شراء أوراق مالية من مصرف أجنبي.

٢- الاستهلاك في الخارج (Consumption abroad): تقديم خدمة من قبل مقدم خدمة في دولة عضو إلى مستهلك خدمة في دولة عضو أخرى ، إذ يسمح للمستهلكين بشراء الخدمات المصرفية أثناء السفر للخارج، ومن أمثلة ذلك قيام أحد المقيمين في دولة ما بعبور الحدود، ومن ثم فتح حساب مصرفي في دولة أجنبية (Cornelius, ٢٠٠٠: ٥).

٣- التواجد التجاري(Commercial presence) : هو عرض الخدمة من قبل مقدم خدمة من دولة ما من خلال التواجد التجاري له، وطبقاً لهذا الأسلوب من العرض يتم تقديم الخدمة في الدولة التي يتم تقديم الخدمة فيها، ومن أمثلة ذلك (الخدمة المصرفية) التي بالإمكان تقديمها من خلال اقامة فرع لمصرف أجنبي، بالإضافة الى ذلك قد يتضمن هذا الاسلوب وجود شركات أو مشروعات مشتركة أو مكاتب تمثيل. ويلاحظ من الأسلوبين الأول والثالث انهما يفسران ظاهرة التدويل المصرفي الذي يتضمن اتجاهين متناميين هما (الحجار، ٢٠٠٣: ٢٣٧) :

أ-توسيع الأعمال المصرفية لمصارف الدولة المعنية من خلال بيع الخدمات المصرفية الى غير المقيمين.

ب- إقامة المصارف في الدولة المعنية لفروع أو شبكات تابعة في الخارج سواء للتعامل مع المقيمين أم مع غير المقيمين في الدولة.

٤-حركة الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons): على وفق هذا الاسلوب يتم تقديم الخدمة من قبل مقدم خدمة ينتمي الى دولة من خلال وجود اشخاص طبيعيين من تلك الدولة في دولة اخرى، أي يتضمن الانتقال الفعلي للأشخاص الطبيعيين عبر الحدود، مثال ذلك (الأشخاص الذين يعرضون الخدمات المصرفية في إقليم دولة أجنبية)، (المصرف الذي يفتح فرعاً في الخارج ويسمح بإرسال الأفراد الى هذه الدولة) (لال داس، ٢٠٠٩: ٣٧١).

أما بالنسبة لأساليب توريد الخدمات المصرفية، فقد حددت على أساس موقع (مورد- منتج) الخدمة و(مستورد- مستهلك) الخدمة، مع مراعاة جنسياتهم ومواطنهم (دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ٢٠١٠: ١٧). على وفق ذلك فان تعريف الاتفاقية لمضمون الخدمات يتمثل بجميع الخدمات المقدمة من خلال تلك الاساليب التقليدية، وان نصوص الاتفاقية قد حددت التعريف من خلال وضعها لقاعدة عامة تنطبق على قطاعات الخدمات كافة، بحيث تتخذ أساليب أربعة لتقديم الخدمة من خلال شروط محددة لكل اسلوب (جامع، ١٩٨٧: ٨٩)، والموضح في الجدول-١.

الجدول(١)

أساليب توريد الخدمات على وفق اتفاقية الـ (GATS)

اسلوب التوريد		وجود مورد الخدمة
١- العرض عبر الحدود (Cross-border supply)	الخدمة تورد داخل اراضي الدولة العضو من اراضي دولة عضو أخرى	مورد الخدمة غير موجود في اراضي الدولة

٢- الاستهلاك في الخارج (Consumption abroad)	الخدمة تورد خارج اراضي الدولة العضو (A) في اراضي دولة اخرى (B) الى مستهلك الخدمة التابع للدولة (A)	
٣- التواجد التجاري (Commercial presence)	الخدمة تورد داخل اراضي الدولة العضو خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة	مورد الخدمة موجود في اراضي الدولة
٤- حركة الاشخاص الطبيعيين Movement of natural persons	الخدمة تورد داخل اراضي الدولة العضو من خلال وجود موردي الخدمة من اشخاص طبيعيين	

المصدر: عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠١.

تجدر الاشارة إلى أن تعدد أساليب توريد الخدمات لا يعني أن كل خدمة يمكن أن تقدم بأسلوب معين بل يمكن أن تقدم بكل هذه الاساليب من مثل الخدمات المصرفية، اذ يمكن ان تقدم بواحد أو اكثر من تلك الاساليب وهي (بصورة مباشرة للزبائن عبر الحدود- استثمار مباشر بتأسيس شركة مالية جديدة داخل الدولة- شراء مزود الخدمة للخدمات المالية الموجودة - الدخول في شراكة مع أحد المصارف المحلية المؤسسة) (العبيدي وعلي، ٢٠١٧: ٤٧).

المحور الثاني/ جدلية التواجد التجاري للمصارف الأجنبية في الدول المضيفة

إن ما تحقق من مكاسب على مستوى المصارف الدولية ومن كفاءة ناتجة عن استخدام التقنيات وأساليب الإدارة الحديثة والتوسع على نطاق ما يعرف بالمصرف الشامل، حيث إذكاء روح المنافسة نتيجة التواجد للمصارف الاجنبية في الاقتصاديات المحلي، ذلك إن المصارف الأجنبية قد يكون لها قدرة تنافسية بحكم امتلاكها لأنماط

التمويل والإقراض بالمقارنة مع المصارف المحلية. كما أنها تمتلك محفظة ائتمانية أكثر تنوعاً جغرافياً، وبالتالي لن تتأثر بنفس القدر خلال فترات الأزمات في الدولة المضيفة.

تتميز المصارف كونها مؤسسات مالية بخضوعها لعامل اذكاء المنافسة والتطور المستمر، والتي عدت من أهم المؤسسات التي تأثرت بالتدويل من حيث فرض معايير مصرفية تقودها فكرة تدعيم التصنيف الائتماني عبر تطبيق معايير Basel بفعل العولمة الاقتصادية، ومن ثم وجوب ان تعمل المصارف باستمرار على تغيير أنظمتها وتكييف انشطتها بما يسمح من الدخول في الأسواق خارج حدود الدولة الأم أو بقاء تواجدها في الدولة الام، ولمبررات عدة أهمها:

١-التقليل من حجم المخاطر و/ أو تجنبها عبر تنويع الاسواق.

٢-التقليل من التكاليف المصرفية عبر الاستفادة من التكنولوجيا المصرفية.

٣-الرغبة في التوسع والنمو (عبد الحميد، ٢٠١٠ : ٢٧٨) وصولاً الى اقتصاديات الحجم بما يسمح بتقديم خدماتها بأقل كلفة ممكنة وبأسعار تنافسية بما يحقق علامة تجارية وسمعة عالمية للمصرف وحصول أفضل النتائج على المستوى الدولي خاصة وان تكنولوجيا الاتصالات أسهمت بقصر المسافات واختزال الزمن بما يسمح وبصورة اكبر بالرقابة والتنسيق على الأعمال المصرفية خارج الدولة الأم(الصرن، ٢٠٠٧ : ٢٧٣).

٤-تطبيق الابتكارات المصرفية والترويج لها وبالتالي تنويع مصادر التمويل.

إن تحرير التجارة الدولية سمح في توسيع أنشطة المصارف خاصة الأجنبية، في ظل توسع حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث الرغبة في الحصول على فرص مربحة مستندة الى قاعدة تتبع المستهلكين، لاسيما وان حجم

السوق المحلية يعد عنصراً هاماً ومحدداً في مدى توسع المصارف الأجنبية، من ناحية اخرى فان خدمة المستهلك بالخارج تعد هدفاً اساسياً لتوسيع المصارف الأجنبية التي تعتمد لتحقيق ذلك على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية كمتغير يمكن استخدامه لتحديد مدى جودة دخولها لأسواق الدول المضيفة من عدمه (السيد طايل، ٢٠١٤ : ٣٥٣).

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة الى أن اختلاف الآثار المترتبة عن عملية التحرير باختلاف الدول إنما يعتمد أساسا على طبيعة السياسات الاقتصادية المحلية ومدى مواكبتها للتطورات الاقتصادية الدولية، خاصة وان المجال المصرفي قد شهد جملة من التحولات سواء في طريقة إدارتها أو في المعايير المستخدمة لتقييمها، الأمر الذي فرض ضرورة التكيف مع هذه التحولات وبما يضمن بقاءها، فالدول المتقدمة، ترى أن وجود المؤسسات المالية الاجنبية يسهم في بناء أنظمة مالية أكثر قوة من خلال الحصول على الخدمات المالية الحديثة، وإدخال المعايير والممارسات الدولية مع اشراف شركات الخدمات المالية الاجنبية على أساس موحد من قبل السلطات الإشرافية التي تكون أكثر دراية بأنواع الانشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية، فضلاً عن سرعة الوصول الى رأس المال واسواق رأس المال الدولية، ويبين الشكل-١ عملية تحرير التجارة الدولية في الخدمات.

شكل-١

عملية تحرير التجارة الدولية في الخدمات وانعكاساتها الاقتصادية

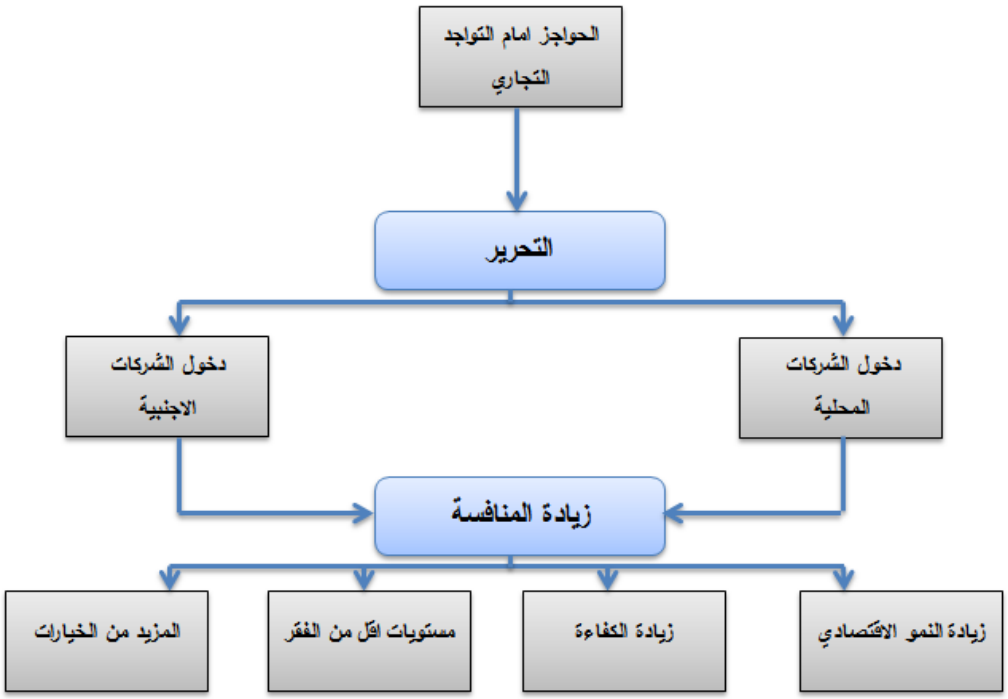

Source: Impact Of Liberalising Financial Services, International Financial Services, London, January 2002, P3: https://www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/ifsl.pdf.

إن ما تقدم، يمثل وجهة نظر الدول المتقدمة الراغبة في تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية، خاصة وإنها تستحوذ على نصيب كبير من التجارة الدولية ومن ثم النظر الى الدول النامية باعتبارها أسواق مالية مهمة لاستيراد الخدمات، لذا لاقت المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الدولية اهتمام كبير من الدول الاعضاء. أما الدول النامية فترى ان تواجد المصارف الأجنبية من شأنه ان يسيطر على الفرص المربحة وتحقيق ارباح دون مساهمة حقيقية للاقتصاد القومي، انطلاقاً من ان المصارف الأجنبية قادرة على اختيار و/ أو انتقاء المستهلكين، والتي من شأنها ترك المصارف المحلية تتولى مهمة تقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين من ذوي المخاطر الائتمانية العالية، فضلاً عن قدرتها على الانسحاب عند حدوث الأزمات المالية أو الاقتصادية

كما حدث في أزمة النمور الأسيوية عام ١٩٩٧ (السيد طايل، ٢٠١٤ : ٣٥٦)، فضلاً عن مخاطر التحرير المتمثلة بـ (Goldberg, ٢٠٠٨ :٢):

أ-التردد في فتح أسواق الخدمات المصرفية بالكامل أمام المنافسة التي يقودها القطاع الخاص قبل وضع إطار تنظيمي مناسب، خاصة وإن هناك حاجة لمعالجة مجموعة متنوعة من اخفاقات السوق منها ما يتعلق بالاحتكارات العامة. وان فتح الاسواق في ظل غياب الإطار التنظيمي المناسب سيؤدي الى تقليص الفوائد الناجمة عن عملية تحرير تجارة الخدمات لاسيما المصرفية وربما يؤدي ذلك الى نتائج عكسية.

ب- ان تحرير التجارة الدولية في الخدمات يسهم في تغيير هيكلية اسواق الخدمات بشكل ثابت، مع وجود نمط شائع يتمثل في دخول الشركات الاجنبية والخروج أو الدمج من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، ويمكن توضيح قيمة وعدد عمليات الاستحواذ على المصارف في الدول النامية حسب الدول بين عامي (١٩٩٠ و ٢٠٠٣) في الشكل-٢، وخلالها كانت المصارف في الدول ذات النظم المالية المتطورة هي المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي، ولها السيطرة الواسعة على الأصول في الأنظمة المالية للدولة المضيفة، فبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين تجاوزت المشاركة الأجنبية في الأسواق ٨٠٪ من الأصول المصرفية المحلية (Goldberg, ٢٠٠٨ :٤) من مثل الولايات المتحدة وإسبانيا حيث نفاذها في الأسواق الأجنبية خلال المدة المذكورة آنفاً. إذ تم قياسها من حيث قيمة المراكز وأعداد عمليات الاستحواذ، وكانت النتيجة تحقق نجاحات مهمة في أمريكا الوسطى والجنوبية والمكسيك من قبل المصارف الأمريكية والإسبانية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجموعة التالية الأكثر نشاطاً من المصارف في عمليات الدمج والاستحواذ كانت مصارف (المملكة المتحدة ودول منطقة اليورو)، اذ أخذت هذه المصارف تركيزاً إقليمياً فكانت المراكز المستهدفة أكثر تركيزاً في جميع أنحاء الدول المتقدمة في أوروبا.

شكل- ٢

قيمة وعدد عمليات الاستحواذ على المصارف في الدول النامية

بين عامي (١٩٩٠و ٢٠٠٣)

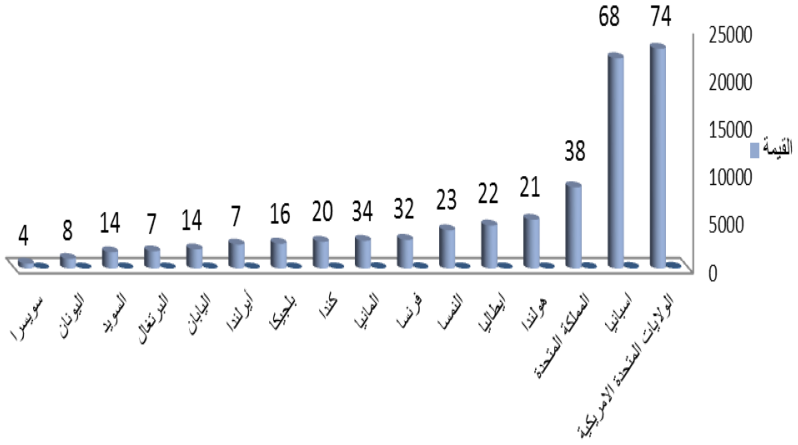

Source: Linda S. Goldberg, Understanding Banking Sector Globalization, Federal Reserve Bank, New York, 2008, P30.

أ-هناك مخاوف من أن التحرير قد يؤثر سلباً على وصول الفقراء إلى الخدمات، لاسيما في الدول النامية فالداخلين الجدد الى السوق، قد يركزون بشكل كبير على قطاعات السوق الغنية والحضرية مما يضر بالمستهلكين الفقراء والمستهدفين عن بعد (Sauvé, ٢٠٠٤ :٧).

ب-المصارف المحلية غير قادرة على مواجهة المنافسة المتزايدة، وقد تتوقف عن التشغيل، مما قد يسبب اضطرابات ومخاوف بشأن زيادة الرقابة الأجنبية على السوق المالية، كما أن محاولة مواجهة المنافسة المتزايدة من المصارف الأجنبية وتنفيذ تقنيات جديدة قد تزيد من التكاليف للمصارف المحلية على المدى القصير، والتي سوف تقوم بتمويلها من خلال رفع هوامش أرباحها، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين، بالإضافة الى ان المصارف الأجنبية لن تقدم ائتماناً إضافياً خلال فترة انكماش اقتصادي في الدولة المضيفة (Stichele, ,٢٠٠٥ :٩).

المحور الثالث / التواجد التجاري للمصارف الاجنبية في السوق المصرفي الاردني

اولا / واقع المصارف الاردنية

منذُ منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الأردن، وشملت التجارية منها والاستثمارية على حد سواء، إذ تم اعتماد قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ الذي يوفر معاملة غير تمييزية للمستثمرين الأجانب، واعتماد استراتيجية اشتملت على مجالات عديدة منها التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة (Ramachandran, ٢٠٠٤ :١٢)، فضلاً عن صدور العديد من القوانين التي تتفق وقواعد المنظمة العالمية اللازمة لإذكاء المنافسة، وكان ذلك خطوة باتجاه الانضمام إلى الـ (WTO) عام ٢٠٠٠ (Busse & Groning, ٢٠١٢ :٤٦٨)، وعلى أثر ذلك تم تنفيذ مجموعة واسعة من الالتزامات تنفيذاً لاتفاقية الـ (GATS) منها:

١-سماح قانون البنك المركزي الاردني للمستثمر الاجنبي بتملك نسبة من رأس المال تصل الى (١٠٠%)، وهو ما أدى الى انعاش المنافسة بين المصارف المحلية والمصارف الاجنبية، ثم تطوير العمل المصرفي عبر الاستفادة من الخدمات المصرفية الجديدة المقدمة التي تدخل في إطار المصرف الشامل حيث تعدد الخدمات وتنوعها (الغالبي وعطشان ، https://www.iasj.net/iasj٢).

٢-إنشاء دائرة التفتيش عام ١٩٩٤ بسبب ازدياد عدد المصارف العاملة في الأردن وتوسيع بيئة العمل المصرفي، والتي تعنى بمراقبة أداء مؤسسات القطاع المصرفي وسلامة مركزها المالي والتي أدمجت عام ١٩٩٧ بدائرة مراقبة البنوك لتصبح "دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي" تتولى مهمة دراسة وتحليل الأوضاع المالية للمصارف بهدف التأكد من التزاماتها (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٦: ٢٧)، بحيث أسهمت المصارف التجارية الاردنية في استقطاب رأس المال الأجنبي، والأخير بلغت نسبة مساهمته حدود الـ (٥٨%) من مجموع رؤوس اموال المصارف المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام٢٠٠٨ (دودين، iadsj.iq/down.php?id=١٤٦)، يذكر ان ملكية الاجانب في المصارف الاردنية تعد من النسب المرتفعة خاصة في ظل عدم وجود قيود على الملكية الأجنبية، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في

القطاع المصرفي الأردني، وبحسب مؤشر (Herfindahl– Index) فإن الوضع التنافسي للمصارف الاردنية قد تحسن، وذلك لقيامها بتطوير اعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية أمام المصارف الأجنبية وفروعها (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٢: ٢٤)، الى جانب ارتفاع نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي من (١٨%) عام ٢٠٠٧ لتبلغ (٢١%) في عام ٢٠١٧ وهي نسبة مرتفعة بكثير من النسبة المحددة من البنك المركزي البالغة (١٢%) (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٧: ٤)، في حين بلغ عدد المصارف العاملة في الأردن عام ٢٠١٩ (٢٤) مصرفاً، والموضح في الشكل–٣.

شكل–٣

تطور أعداد المصارف في الاردن للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٩)

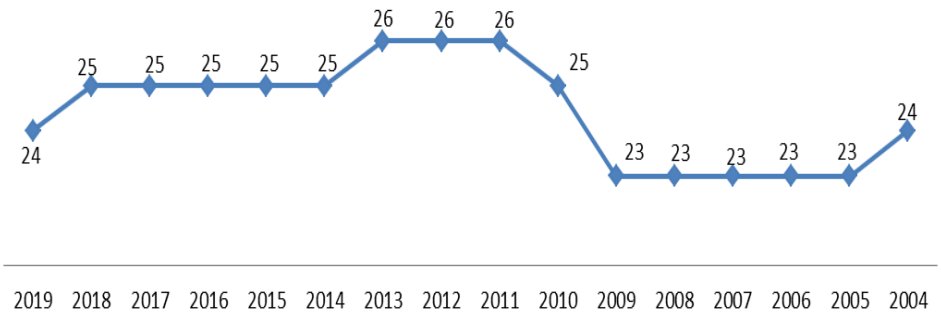

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان، بالاعتماد على: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، اعداد مختلفة، عمان، السنوات (٢٠١٦–٢٠١٩).

هذه المصارف موزعة الى (١٣) مصرفاً محلياً ضمنها (٤) مصارف إسلامية و(٧) مصارف أجنبية عام ٢٠١٩ ومقسمة الى (عبد، ٢٠١٤: ٣٧):

أ– مصارف تجارية التي تعد وسيطاً مالياً لتجميع الاموال واعادة استثمارها.

ب-مصارف الاستثمار التي تعد مؤسسات متخصصة بإصدار الاوراق المالية لحساب شركة استثمارية خاصة أو حكومية لتوفير التمويل السوقي المتوسط والطويل الاجل للشركات، فضلاً عن المصارف الاسلامية.

الجدير بالذكر أنه لا يوجد في الاردن مصارف حكومية، وإنما هناك مؤسسات إقراض تابعة للحكومة فيما يتعلق بملكية الحكومة في القطاع المصرفي (طلفاح، ٢٠٠٥: ١٨) وهو ما يعني إن القطاع المصرفي مملوك بالكامل للقطاع الخاص.

ثانياً/ البيئة التشريعية والقانونية للمصارف الاردنية

شهدت الصناعة المصرفية تغييرات عدة في القوانين واللوائح بهدف جعل عمليات القطاع المصرفي متماشية مع المعايير الدولية. فبعد عام ١٩٩٣ قام البنك المركزي بتحرير الدخول إلى السوق المصرفية والسماح للتواجد التجاري للمصارف الأجنبية فيها مع ادخاله التنظيم والرقابة التحوّطية الحديثة، بالإضافة الى ممارسته لضوابط صارمة لضمان توافق لوائح القطاع المصرفي مع المعايير الدولية. وتشمل هذه اللوائح:

(١)المدفوعات المصرفية.

(٢)مواقع العملات الأجنبية.

(٣)معاملات الأوراق المالية الحكومية والأوراق التجارية.

(٤)القروض الكبيرة والداخلية.

(٥)كفاية رأس المال والضوابط الداخلية.

(٦)إدارة السيولة.

(٧)المدفوعات الصادرة عن بطاقات الائتمان/الخصم.

(٨)التأمين على الودائع.

أما فيما يتعلق بأشكال تواجد المصارف الأجنبية داخل السوق المصرفية الأردنية، فهي على النحو التالي:

(أ)مكاتب التمثيل: يتميز هذا الشكل من أشكال التواجد التجاري بكونه سهل التأسيس، تركز وظيفته الأساسية على الأنشطة الاستثمارية، فضلاً عن دراسة السوق المحلية والبحث عن فرص الربحية، ولا تمتد عملياتها الى تلقي الودائع أو منح القروض(السيد طايل، ٢٠١٤ :٣٥٧)، وتخضع المصارف الأجنبية لمتطلبات ترخيص إضافية، فعلى سبيل الإبانة يجب أن يكون المصرف مرخصاً لقبول الودائع في الدولة الأم وأن يتمتع بسمعة جيدة ومركز مالي قوي، وأن يحصل على موافقة السلطة المختصة في بلد مكتبه الرئيس للعمل في الاردن، وقد تم تعزيز الرقابة المصرفية في السنوات الأخيرة، وتحولت إلى نهج قائم على المخاطر بدلاً من القواعد (Al-Fayoumi, ٢٠٠٩ :٧)، والجدول-٢ يبين أعداد مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية المرخصة في الاردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

إذ يلاحظ من الجدول-٢، أن عدد مكاتب التمثيل المرخصة في الاردن قد انخفض من (١٥٦) مكتب تمثيل الى (٧٩) مكتب تمثيل خاصة في ظل قيام العديد من المصارف الأجنبية بتحويل مكاتب التمثيل إلى فروعاً مصرفية، بهدف إيصال مختلف الخدمات المصرفية وبما ينعكس على تحسن الشمول المالي.

(ب)فروع مصرفية تابعة للمصرف الأجنبي الأم: في هذا الشكل تكون الفروع المصرفية بمثابة جزء داخلي من المصرف الأجنبي الأم يخضع لقوانينه ونظمه الضريبية الخاصة به، ويمكن لها القيام بالأنشطة المصرفية التقليدية كقبول الودائع ومنح الائتمان، ويمكن للمصرف الأم عبر فروعه ان يحقق(السيد طايل، ٢٠١٤ :٣٥٨):

١)السمعة الجيدة للمصرف الأم التي يمكن ان تحمي الفروع المصرفية من التعثر المالي.

٢)تقديم أنواع متعددة من الخدمات المصرفية، وفي الأردن بلغت أعداد فروع المصارف الأجنبية المرخصة (٦٢) فرعاً مصرفياً عام ٢٠١٩ (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠١٩ :٦٠).

(ت)المصرف الأجنبي في شكل شركة مستقلة/ في هذا الشكل تتواجد المصارف الأجنبية كشركة مستقلة ذات كيان له وجود قانوني منفصل عن المصرف الأم، خاضع لقوانين ونظم الدول المضيفة. وكما في الجدول-٢ الذي يبين أعداد المصارف الأجنبية المرخصة في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الجدول-٢

أعداد (مكاتب التمثيل، فروع المصارف الأجنبية، المصارف الأجنبية) المرخصة في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	أعداد مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية المرخصة	أعداد فروع المصارف الأجنبية المرخصة	أعداد المصارف الأجنبية المرخصة
2004	156	29	٨
2005	96	31	٨
2006	83	32	٨
2007	89	37	٨
2008	65	41	٨
2009	66	43	٨
2010	81	48	٩
2011	72	51	١٠
2012	79	55	١٠
2013	79	57	١٠
2014	76	57	٩
2015	83	58	٩
2016	86	61	٩
2017	79	62	٩
2018	79	62	٨
2019	79	62	٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على: جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، اعداد مختلفة، عمان، السنوات (٢٠١٦-٢٠١٩).

أما على صعيد معايير الكفاءة وإدارة المخاطر، فقد حقق القطاع المصرفي انجازات عدة من خلال بناء قاعدة رأسمالية قوية، فحصلت معظم المصارف على درجة عالية في التصنيف فيما يتعلق بالإيفاء بالالتزامات المالية، وعلى وفق عدد من مؤسسات التصنيف الدولية التي صنفت المصارف الاردنية، فتمت الإشارة الى تحسن أوضاع المصارف بسبب انتهاجها لسياسات صحيحة في مواجهة الانفتاح والتحرر المالي، خاصة في ظل توجه المصارف المحلية باتجاه رفع القدرة التنافسية، فضلاً عن رفع كفاءة الخدمات المقدمة وتحسين مركزها المالي(كاظم ومحمد، ٢٠٠٨: ١٢)، وبحسب تمكين التجارة العالمي لسنة ٢٠٠٩ فقد حققت الاردن نتائج اقتصادية جيدة عبر تقدمها للمرتبة (٣٧)، بعد ان كانت في المرتبة (٥١)، بسبب اعتمادها جملة من المؤشرات أهمها النفاذ الى الأسواق وإدارة الحدود والإجراءات التنظيمية في بيئة الأعمال (عباس، ٢٠١٣: ٥٢).

ثالثاً/ عضوية والتزامات الأردن تجاه اتفاقية الـ (GATS)

التزمت الأردن في ظل اتفاقية الـ (GATS) بتحرير عدد من القطاعات الخدمية، بما يوفر حرية نفاذ موردي الخدمات والمستثمرين الأجانب من الدول الأعضاء في المنظمة إلى السوق المحلي، وبما ينسجم والتشريعات، وكانت الالتزامات التي قدمتها الأردن في القطاع المصرفي على النحو التالي (منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٩: ٢٢):

أ)يقتصر حق إقامة التواجد التجاري (أسلوب التوريد الثالث) أو حق القيام بأعمال جديدة على الشركات المساهمة العامة التي يتم تأسيسها وتسجيلها في الاردن على شكل شركات مساهمة عامة/ محدودة المسؤولية أو شركة توصية بالأسهم، كما ويخضع التواجد التجاري الى حد أعلى على الملكية الأجنبية بنسبة (٥١%)، وبعد عام واحد السماح بملكية الأجانب بشكل كامل.

ب)يجب أن يكون مدير أي فرع أو جهة اعتبارية مقيماً في الاردن (على وفق أسلوب التوريد الرابع)، أي يشترط لفرع المصرف الاجنبي مدير اقليمي مقيم.

ت) لا يجوز رهن العقارات الاردنية الى مصارف خارج الاردن. ويوضح الجدول-٣ التزامات الاردن الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المصرفية (النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية) .

الجدول-٣

التزامات الأردن الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المصرفية حسب اساليب التوريد

الأردن	أساليب توريد الخدمات			
	العرض عبر الحدود ١	الاستهلاك في الخارج ٢	التواجد التجاري ٣	تواجد الاشخاص الطبيعيين ٤
	X	X	X	
تشير العلامة (X) الى ان الاردن قامت بفتح القطاع المصرفي للمنافسة في مجال النفاذ الى الاسواق والمعاملة الوطنية، كما ان هذا الالتزام لا يشير الى الاجراءات التقييدية التي تمت اضافتها في جدول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في اتفاقية الـ (GATS).				

المصدر: جمال الدين زروق وآخرون، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الازمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩، ص٣٩.

على وفق أسلوب التوريد الثالث، يحدد جدول التزامات الـ (GATS) الأردن، نطاق الخدمات المصرفية الخاضعة لانضباط منظمة التجارة العالمية، ويصف القيود أو الشروط المسموح بها على الاستثمار الأجنبي، وكذا القيود التي قد يطبقها الأردن لتقييد الوصول إلى الأسواق من قبل المؤسسات المالية الأجنبية، والشكل-٤ يعكس مؤشرات القيود الخاصة بأسلوب توريد الخدمات المصرفية على وفق أسلوب التوريد الثالث في الاردن مقارنة مع عدد من الدول النامية.

الشكل– ٤

مؤشرات القيود الخاصة بأسلوب توريد الخدمات المصرفية على وفق اسلوب التوريد الثالث في الاردن مقارنة مع عدد من الدول النامية

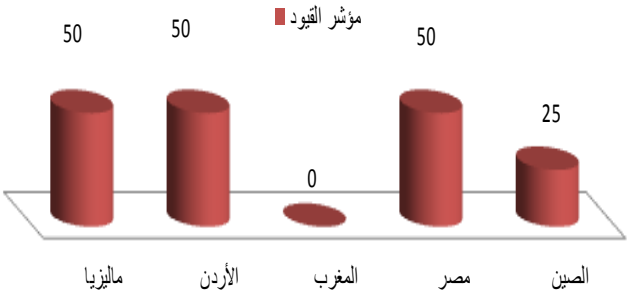

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان، بالاعتماد على:

Services Trade Restriction Database: https://www.worldbank.org.

يلاحظ من الشكل، ووفقاً لأسلوب التوريد الثالث، أن كل من الأردن ومصر فضلاً عن ماليزيا تضع قيوداً على التواجد التجاري وبحسب المؤشر (٥٠)، ما يعني أن هذا الأسلوب يواجه قيوداً كبيرة ورئيسة، مقارنة بـ (٢٥) في الصين و (٠) للمغرب، والملاحظ هنا ايضاً ان التواجد التجاري كأسلوب توريد هو الأكثر أهمية وربما يثير هذا الأسلوب مشاكل عدة بالنسبة للدول الاعضاء المضيفة بدليل ارتفاع مؤشر القيود في الدول المذكورة آنفاً عدا المغرب. وهذا يعني ان التواجد التجاري للمصارف الاجنبية قد يشكل مخاطر كبيرة على القطاع المصرفي المحلي خاصة في الحالة التي تكون فيها النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية ضعيفة، بحيث من الممكن ان تمارس المصارف الاجنبية منافسة احتكارية على السوق، الامر الذي يسبب هشاشة لأمن وسلامة القطاع المصرفي ومن ثم الاقتصاد المحلي ككل.

المحور الرابع/ إسهامات المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الأردني

أولاً/ الاسهامات الرئيسة في السوق المصرفية الأردنية

يظهر دور المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الأردني عبر جملة من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى قدرتها في تعزيز البيئة المصرفية الأردنية، وبما يسهم في تسريع وتيره نمو القطاع المصرفي ولعل ابرزها:

١- **الأهمية النسبية لموجودات المصارف الأجنبية الى إجمالي الموجودات .**

تشير الموجودات الى الأموال التي يتم على أساسها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار من اجل الحصول على السيولة أولاً والارباح ثانياً، إذ تحتفظ المصارف بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية في حين يتم استثمار الجزء الأخر في أصول تتمتع بسيولة عالية (أبو حمد وقدوري، ٢٠٠٥ :١١٥)، وتشير البيانات الى ارتفاع الاهمية النسبية لموجودات المصارف الاجنبية الى إجمالي موجودات القطاع المصرفي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)، إذ ارتفعت النسبة من (٩,٢٩%) عام ٢٠٠٤ إلى (١١,٨٩%) عام ٢٠١٢ لاسيما في ظل الاصلاحات المصرفية التي اعتمدت من قبل الاردن بما يتعلق والمتمثلة بزيادة رساميل المصارف وتعزيز قدرتها التمويلية، حيث تشكل محفظة التسهيلات الائتمانية الجزء الأكبر لموجودات المصارف، في حين أخذت هذه النسبة بالانخفاض للأعوام اللاحقة حتى بلغت ادنى نسبة لها عام ٢٠١٩ اذ بلغت (٦%) (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠٢٠ :١١)، وعلى الرغم من استحواذ المصارف المحلية على النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات الا ان المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) شهدت تذبذباً ملحوظاً لصالح زيادة الأهمية النسبية لموجودات المصارف الأجنبية وبالتحديد المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)، وهذا يعكس بوضوح عمق وحجم القطاع المصرفي الأردني، ومن ثم مدى أهميته في الاقتصاد الأردني ككل. الشكل-٥ يبين الأهمية النسبية لموجودات المصارف الأجنبية الى إجمالي الموجودات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الشكل-٥

الأهمية النسبية لموجودات المصارف الأجنبية الى إجمالي الموجودات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

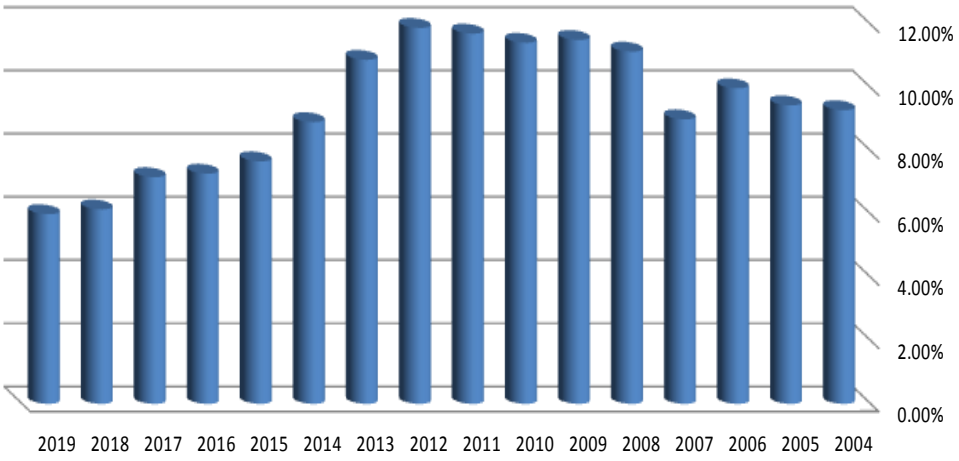

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان، بالاعتماد على: جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ٢٠١٩.

١-الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المصارف الأجنبية الى إجمالي الائتمان

شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف الأجنبية تذبذباً ملحوظاً خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩)، ويظهر ذلك من خلال الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المصارف الأجنبية الى إجمالي الائتمان، اذ بلغت أعلى نسبة لها(١٤%) عام ٢٠٠٧ لتنخفض الى (٤,٨٩%) عام ٢٠١٩ (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠٢٠ :١٢) والسبب في انخفاض التسهيلات الائتمانية بشكل عام يعود بالدرجة الأساسية الى التباطؤ الاقتصادي الذي شهده الأردن خلال المدة المذكورة آنفاً الذي شمل معظم القطاعات الاقتصادية خاصة وان معدلات نمو التسهيلات الائتمانية ترتبط بالنشاط الاقتصادي وتتأثر به، خاصة اذا ما أخذنا الانخفاض بعد عام ٢٠٠٨

حيث الأزمة المالية وانعكاساتها على قطاع الخدمات المالية والمصرفية منها التي أدت الى زيادة مخاطرة القطاع المالي، خاصة وان سياسة المصارف في منح الائتمان تتبع من حرصها على أموال المودعين والمساهمين، وبالتالي فهي تتحمل عبء السيولة العالية والتراجع في الأرباح بدل منح تسهيلات ائتمانية لزبائن ذوي مخاطرة مرتفعة من المحتمل أن يتسببوا في خسارة كبيرة في حال عجزهم عن السداد. وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية الى ان هناك حقيقة تشير اليها البيانات وهي دور المصارف الأجنبية في تمويل الاقتصاد الأردني بمختلف قطاعاته لاسيما الصناعة والتجارة العامة والانشاءات فضلاً عن قطاع الخدمات والمرافق العامة الشكل-٦.

الشكل-٦

الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المصارف الأجنبية الى إجمالي الائتمان للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

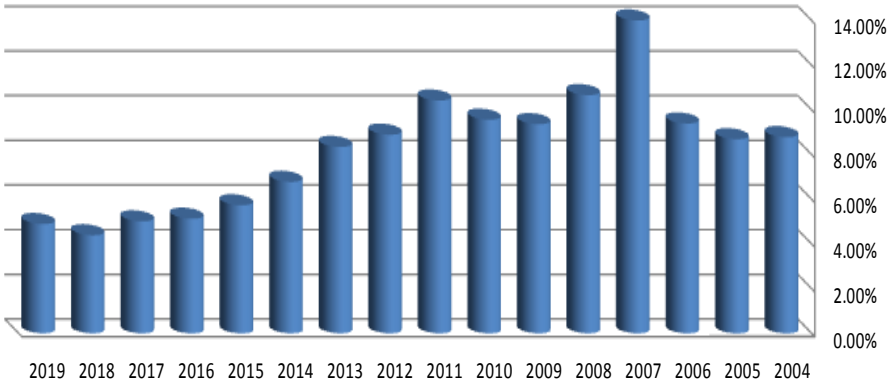

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على: جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ٢٠١٩.

١- الأهمية النسبية لودائع المصارف الأجنبية الى إجمالي الودائع

تمثل الودائع السمة الرئيسة للمصارف التجارية التي تميزها عن مؤسسات الوساطة المالية الاخرى، باعتبارها اتفاق بين المصرف والمستهلك، فيقوم الأخير بمقتضى هذا الاتفاق، بدفع مبلغ من النقود عبر وسائل الدفع المختلفة، ويلتزم

المصرف برد هذا المبلغ مع نسبة الفوائد المترتبة عليه عند الطلب أو حينما يحل اجله، (غنيم، ٢٠٠٧: ٥٢)، وينظر إليها ايضاً بالمبالغ النقدية المقيدة في دفاتر المصارف التجارية والمستحقة للمودعين من الافراد أو المؤسسات، كما انها تعد عصب الحياة للمصارف التجارية فهي مصدر اموالها التي تصل الى ما يقارب ٦٩% من مجموع المطلوبات المصرفية، ولهذا تعد أكثر أموال المصارف خصوبة والأقل كلفة (سعيد، ٢٠٠٦: ٣٠٨)، ناهيك عن ذلك ان المحور الذي ترتكز عليه العمليات المصرفية سواء من حيث الكم أو النوع، وهي بذلك تكتسب اهميتها الاقتصادية خاصة عندما يتم توجيه جزء منها كفوائض مالية الى عمليات الاقراض والاستثمار لتمويل النشاط الاقتصادي (بوعبدلي، ٢٠١٥: ٣٨). فخلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) شهدت الأهمية النسبية لودائع المصارف الأجنبية إلى إجمالي الودائع تذبذباً ملحوظاً، مع التأكيد إلى أن هناك فترات شهدت فيها الودائع لدى المصارف الأجنبية ارتفاعاً ملحوظاً وهو مؤشر لحالة نضوج السوق المصرفية الأردنية، إذ شهدت أعلى نسبة عام ٢٠١١ اذ بلغت (١١,٧٨%) مقارنة بـ (٨,٥٩%) عام ٢٠٠٤، غير أن هذه النسبة اخذت في الانخفاض حتى بلغت ادنى مستوى لها(٥,٥٢%) عام ٢٠١٩ ، وكما موضح في الشكل-٧.

الشكل-٧

الأهمية النسبية لودائع المصارف الأجنبية الى إجمالي الودائع للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

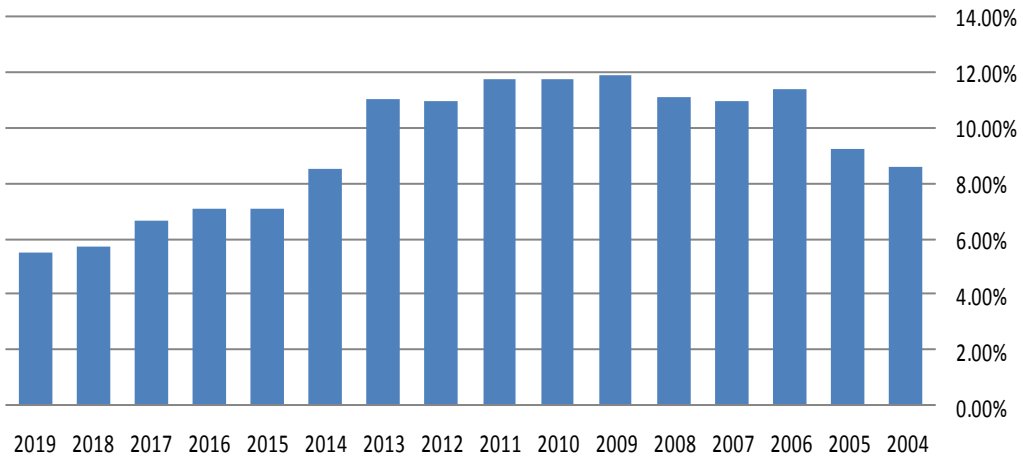

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على: جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ٢٠١٩.

١- الأهمية النسبية للعاملين في المصارف الأجنبية الى إجمالي عدد العاملين

تسهم المصارف الأجنبية باستيعاب أعداداً كبيرةً من العاملين، وهو ما يعكس دورها في الاقتصاد الاردني، خاصة وإن أحد أهم إسهامات المصارف في التنمية الاقتصادية، هو دورها في استيعاب الأيدي العاملة و/أو خلق وظائف جديدة عبر صيغ تمويلها المختلفة، كما أن استقطاب المصارف الأجنبية للأيدي العاملة دليل على دورها الكبير في تقديم مستوى متقدم من الأداء المصرفي، ومن ثم زيادة سرعة أداء المعاملات المصرفية، خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار، أن العمالة المصرفية هي عمالة مؤهلة وذات كفاءة عالية، وخلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)، بلغت الأهمية النسبية للأيدي العاملة في المصارف الأجنبية في الاردن بالمتوسط ما يقارب (٨%) من إجمالي الأيدي العاملة في القطاع المصرفي الأردني وهو ما يعكس دور المصارف الاجنبية في تشغيل العاملين وبالتالي الإسهام وبشكل كبير في تنمية مهارة العاملين الذين يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية، والجدول-٤ يبين الأهمية النسبية للعاملين في المصارف الأجنبية إلى إجمالي الايدي العاملة في القطاع المصرفي الأردني.

الجدول-٤

الأهمية النسبية للعاملين في المصارف الأجنبية الى إجمالي الايدي العاملة في القطاع المصرفي الأردني للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	النسبة الى إجمالي عدد العاملين (%)	السنة	النسبة الى إجمالي عدد العاملين (%)
٢٠٠٩	10.23	٢٠١٥	٦,٩٢
٢٠١٠	١٠,٠٤	٢٠١٦	٦,٩٨
٢٠١١	٩,٤٩	٢٠١٧	٦,٧٢
٢٠١٢	٩,١٣	٢٠١٨	٦,١٥
٢٠١٣	٨,٧٧	٢٠١٩	٦,١٢
٢٠١٤	٧,٤٤		
المتوسط (٨%)			

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ٢٠١٩.

ثانياً/ الانعكاسات الاقتصادية الرئيسة على القطاع المصرفي الأردني

هناك جملة من المؤشرات التي يتم اعتمادها في الادبيات الاقتصادية للتعرف على أداء القطاع المصرفي عبر تحليلها ومعرفة دلالاتها الاقتصادية، خاصة وان الاداء المصرفي الكفوء يعبر بالدرجة الأساس على الاستعمال الأفضل للموارد في تحقيق حجم النشاط الفعلي ، هذه المؤشرات يمكن اعتمادها لاستكشاف وبيان وضع القطاع المصرفي وفق المؤشرات التالية:

١-العمق المالي (Financial depth)*:

يعكس هذا المؤشر قدرة المصارف على جذب رؤوس الأموال ومن ثم تنميتها، فهو يعكس إمكانية المصرف على تنشيط الادخار، ومن ثم الاستثمار الموجه نحو التنمية الاقتصادية، ويطلق عليه ايضاً بالتعامل المصرفي (حمزة، ٢٠١٥: ٨٠)، أو

* المؤشر احتسب على وفق الصيغة التالية: العمق المالي $= \frac{\text{اجمالي الودائع المصرفية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}(GDP)} * ١٠٠$

مؤشر إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (خلف، ٢٠١١: ١٨٤)، والشكل-٨ يعكس مؤشر العمق المالي في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الشكل-٨

مؤشر العمق المالي في الاردن للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) (%)

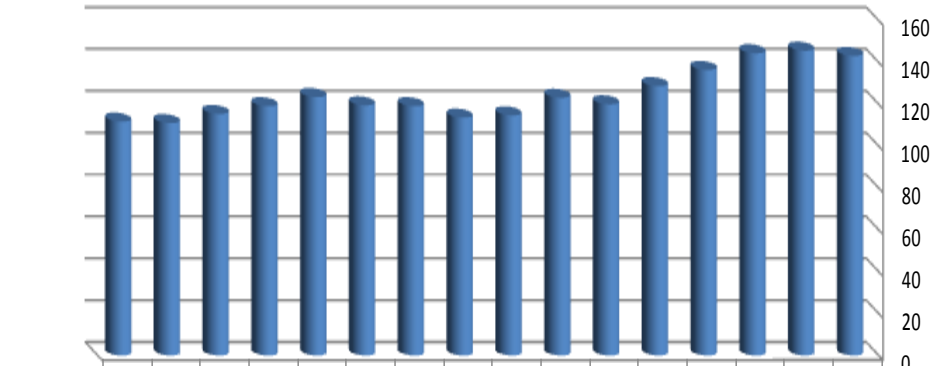

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
العمق المالي	111.7	111	115.4	119.1	123.5	119.5	119.1	113.6	114.7	123.1	120	128.7	136.4	144.4	145.6	143.1

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، عمان، (٢٠٠٨، ٢٠١٤، ٢٠١٩).

يلاحظ من الشكل إنه وعلى الرغم من انخفاض العمق المالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، الا ان هذه النسبة تعد مرتفعة مقارنة بالعديد من الدول النامية، فعلى سبيل الابانة، بلغ العمق المالي في مصر عام ٢٠١٧ (٩٥,٤) (صندوق النقد العربي، ٢٠١٨: ٢٧٥)، وفي العراق (٢٩,٧) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧ :٨٧)، وهو ما يعني قدرة القطاع المصرفي الأردني على تنشيط المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وبما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، لاسيما إن ارتفاع هذه النسبة يشير الى قدرة المصارف في جذب الودائع، ويشير ايضاً الى تحسن في الوعي المصرفي لدى الجمهور.

٢-العمق المصرفي (Bank Depth) *:

يُعرف هذا المؤشر بمؤشر إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعكس (الشكري، ٢٠١٣: ١٨٦):

(١)كمية الاموال الموجهة فعلياً وبشكل مباشر الى القطاع الخاص.

(٢)حجم الوساطة المالية للمصارف وقدرتها على جذب الودائع، ومن ثم منح القروض الى الاستثمارات التي تحقق أعلى عائد ممكن، ويعكس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي، والشكل-٩ يبين العمق المصرفي في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الشكل-٩

العمق المصرفي في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)(%)

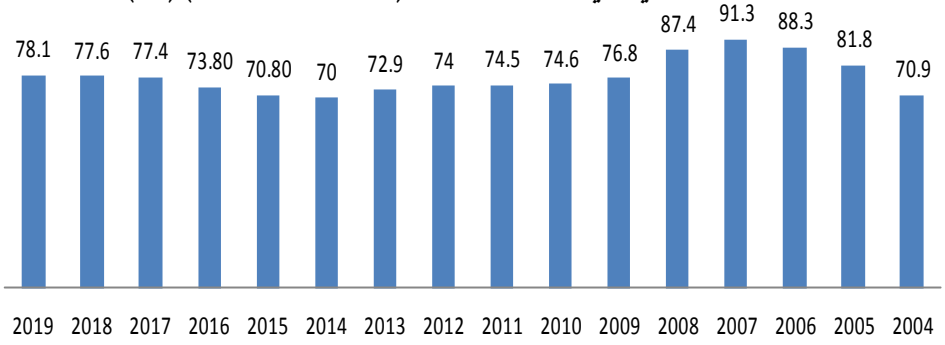

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان، بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، النشرة السنوية، https://www.cbj.gov.jo/.

يلاحظ من الشكل أن نسبة العمق المصرفي شهدت زيادة ملحوظه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، إذ ارتفعت هذه النسبة من (٧٠,٩%) عام ٢٠٠٤ لتبلغ أعلى مستوى لها عند (٩١,٣%) عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت هذه النسبة الى (٧٨,١%) عام ٢٠١٩، هنا لابد من الإشارة الى أن نسبة (٥%) على وفق المعايير الدولية تعد منخفضة ومن ثم تعد مساهمة محدودة في النشاط الاقتصادي من أجل

* المؤشر احتسب على وفق الصيغة التالية: العمق المصرفي $= \frac{\text{الائتمان للقطاع الخاص}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي (GDP)}} * ١٠٠$

تمويل نمو اقتصادي مستدام، بالتالي في الاردن تعد النسبة مرتفعة، وأن الزيادة في مؤشر العمق المصرفي دليل على الزيادة في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وهو ما يعني تحسن في الوساطة المالية كون هذا المؤشر لا يتضمن الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي والائتمان المقدم الى القطاع العام (خلف ورشيد، ٢٠١٧، ٣٤٣).

١-لكثافة المصرفية (Banking Density)*:

يُعرف بمؤشر عدد السكان إلى عدد الفروع المصرفية، الذي يقاس بعدد الفروع لكل (١٠) آلاف نسمة (التوني، ٢٠٠٣: ٥)، اي عدد السكان بالألف لكل وحدة مصرفية واحدة، وهو مؤشر متعارف عليه دولياً، إذ يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الخدمات المصرفية من جهة، ومدى توسع القطاع المصرفي في الاقتصاد من جهة أخرى، خاصة وان أحد أهم مكوناته، هو عدد الفروع المصرفية المنتشرة في البلد، وإن زيادة الكثافة المصرفية يعكس خدمات مصرفية أكثر ومن ثم ائتمان أعلى، وفي الأردن يعمل ما يقارب الـ (٢٤) مصرفاً يصل عدد فروعها الى نحو (٧٩٩) فرعاً، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الكثافة المصرفية (./https://www.cbj.gov.jo)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-١٠ الذي يبين مؤشر الكثافة المصرفية في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الشكل-١٠

مؤشر الكثافة المصرفية في الأردن للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

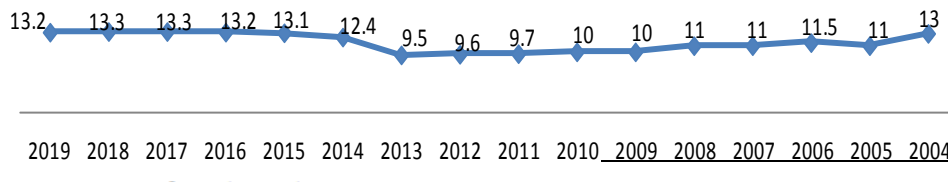

* المؤشر احتسب على وفق الصيغة التالية: الكثافة المصرفية = عدد السكان (الف نسمة) / عدد الفروع

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، النشرة السنوية، https://www.cbj.gov.jo/.

وعلى الرغم من انخفاض الكثافة المصرفية عام ٢٠١٩ مقارنة بالأعوام التي شهدت ارتفاعاً، وبالتحديد (٢٠١٢-٢٠١٣)، الا انها تبقى هي الأعلى مقارنة بالعديد من دول العالم، ففي عام ٢٠١٩ بلغت الكثافة المصرفية (١٣) الف نسمة لكل فرع مصرفي، وتأتي ضمن النسب المعيارية المعتمدة دولياً وهي (١٠) آلاف نسمة لكل فرع مصرفي. الأمر الذي انعكس على الشمول المالي الذي يشير الى الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنه ومستدامة، وفي هذا الصدد يذكر ان البنك المركزي الأردني قد تبنى وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي عبر استهداف الفئات من ذوي الدخل المحدود عبر محاور عدة أهمها (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧ : ١٣):

(١)حماية المستهلك المالي.

(٢)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(٣)القدرات المالية والثقافة المالية.

(٤)التمويل الأصغر.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً/ الاستنتاجات

١- مع تزايد حركة وأنشطة التجارة الدولية في الخدمات، فضلاً عن العدد الكبير من القطاعات التي تغطيها الخدمات المالية والمصرفية اصبحت الحاجة أكثر الحاحاً، في وجود قواعد معترف بها دولياً تكون ملزمة للجميع وبما يسهم في تنظيم تجارة الخدمات خاصة المصرفية منها .

٢- التواجد التجاري للمصارف الأجنبية يعد أكثر أساليب توريد الخدمات التي أسهمت في عملية تدويل الظاهرة المصرفية، اذ ادت البيئة الدولية المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط المصارف الأجنبية، واتجاهها لتوسيع حجم التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي الرغبة في الحصول على فرص ربحية جديدة.

٣- إن أحد أهم المخاوف، وبخاصة للدول النامية، هو أن تواجد المصارف الأجنبية سيقود حتماً الى مواجهة المصارف المحلية لمنافسة شديدة وقد تتوقف عن التشغيل، مما قد يسبب اضطرابات ومخاوف بشأن زيادة الرقابة الأجنبية على السوق المصرفية.

٤- شهدت السوق المصرفية الأردنية انخفاضاً في أعداد مكاتب التمثيل في مقابل تزايد أعداد فروع المصارف الأجنبية، أدى ذلك الى ارتفاع الكثافة المصرفية في الأردن، وهو ما يعني زيادة في الشمول المالي، فضلاً عن قدرة القطاع المصرفي الأردني على تنشيط المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات عبر تزايد العمق المالي.

٥- تشير المؤشرات المصرفية الى دور المصارف العاملة في الاردن في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل تنشيط المدخرات ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات مع تنامي دور المصارف الأجنبية العاملة فيها.

ثانياً/ التوصيات

١-ضرورة العمل على إدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة وبشكل مكثف من أجل توسيع قاعدة المنافسة في القطاع المصرفي عبر زيادة الاستثمار المصرفي وبما

يساعد على تحسين الخدمات المصرفية وتنويعها وزيادة عددها، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمصارف الأردنية.

٢- أن يخضع التواجد التجاري للمصارف الأجنبية الى شرط الاحتياجات الاقتصادية، للأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وحجم السوق المصرفية الأردنية وبما يضمن توزيع ارباح معقولة لجميع المصارف خاصة الأردنية منها.

٣-العمل على دراسة سلوك المصارف الأجنبية المتواجدة في الأردن وخلال فترات متفاوتة مما يسهم في تقييم أداء المصارف الأردنية لمعرفة طبيعة ونوعية الخدمات التي تقدمها.

٤-ضرورة العمل على تبني استراتيجيات تنسجم وطبيعة التغيرات الاقتصادية والمصرفية الدولية وبما يضمن محافظة المصارف المحلية على موقعها المصرفي والمالي الحالي جراء منافسة المصارف الأجنبية.

قائمة المصادر:

اولاً/ المصادر العربية

١- ابو حرب، عثمان .(٢٠١١). الاقتصاد الدولي، عمان، دار اسامة للنشر.

٢- ابو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل .(٢٠٠٥). إدارة المصارف، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر.

٣- البنك المركزي الاردني .(٢٠١٢). تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاستقرار المالي.
٤- البنك المركزي الاردني .(٢٠١٧). تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاستقرار المالي.
٥- البنك المركزي الأردني، النشرة السنوية، https://www.cbj.gov.jo/.
٦- البنك المركزي العراقي .(٢٠١٧). التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم بحوث السوق المالية، بغداد.
٧- التوني، محمود احمد .(٢٠٠٧). الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار) مع نظرة على تجارب الاندماج عالمياً وعربياً ومصرياً، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
٨- الجبوري، خلف محمد حمد .(٢٠١١). دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٢٣).
٩- الحجار، بسام. (٢٠٠٣). العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
١٠- السيد طايل، مصطفى كمال .(٢٠١٤). الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الاسكندرية، الدار الجامعية.
١١- الشكري، عبد العظيم عبد الواحد .(٢٠١٣). الاصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (١).
١٢- الصرن، رعد حسن .(٢٠٠٧). عولمة جودة الخدمة المصرفية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
١٣- العبيدي، حاتم فهد وعلي، سعد حسن. (٢٠١٧). تأثير الاندماجات المصرفية بتأسيس الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، المجلد (١)، الاصدار (١١).

١٤- الغالبي، عبد الحسين جليل، وعطشان، احمد حسين، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الأردن دراسة حالة)، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51902:

١٥- الامم المتحدة .(٢٠١٠) دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك.

١٦- بو عبدلي، احلام .(٢٠١٥). سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتها، عمان، دار الجنان للنشر.

١٧- بتال، أحمد حسين، والدليمي، فيصل غازي فيصل .(٢٠١٨). استعمال مؤشر هيرفندال- هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (٤)، العدد (٤٤).

١٨- جامع، أحمد .(١٩٨٧). العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية.

١٩- جمعية البنوك في الأردن، الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن، عمان، ٢٠٠٧، ٢٠١٩.

٢٠- جمعية البنوك في الاردن .(٢٠١٦)، دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الاردن، عمان.

٢١- حمزة، حسن كريم .(٢٠١٥). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٠)، العدد (٣٢).

٢٢- خلف، عمار حمد، ورشيد، عقيل محمد .(٢٠١٧). دور المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٣)، العدد (١٠٠).

٢٣- دودين، أحمد يوسف، دور الجهاز المصرفي الأردني في تخفيف انعكاسات الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الأردني (دراسة ميدانية)، بحث منشور على: http://iadsj.iq/down.php?id=146

٢٤- زروق، جمال الدين .(١٩٩٨). واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (١)، العدد (١).

٢٥- زروق، جمال الدين وآخرون. (٢٠٠٩). أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الازمة المالية العالمية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي.

٢٦- سعيد، عبد السلام لفته .(٢٠٠٦). تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (١١).

٢٧- صندوق النقد العربي .(٢٠١٨). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي.

٢٨- طلفاح، احمد .(٢٠٠٥). المؤشرات الكمية لتقييم اداء القطاع المالي العربي، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

٢٩- عباس، علي مهدي .(٢٠١٣). الانضمام لمنظمة التجارة العالمية دراسة الفرص والتحديات التي تواجه العراق في ضوء تجربة انضمام الاردن، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٩٦).

٣٠- عبد، يوسف عبدالله .(٢٠١٤). دور الجهاز المصرفي في تطوير السوق الاولية في الاردن للمدة (١٩٨٩- ٢٠١٢)، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (٣٧)، العدد (١٠٠).

٣١- عبد الحميد، عبد المطلب .(٢٠١٠). اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، القاهرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات.

٣٢- غنيم، أحمد محمد .(٢٠٠٧). إدارة البنوك (تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل)، المنصورة المكتبة العصرية.

٣٣- كاظم، حيدر يونس، ومحمد، حاكم محسن .(٢٠٠٨). اندماج المصارف الاردنية في ظل التحرر المالي، جامعة كربلاء، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (٥)، العدد (٢١).

٣٤- لاشين، عبد القادر فتحي .(٢٠٠٥). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية.

٣٥- لال داس، بهاجيراث .(٢٠٠٩). منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية، تعريب رضا عبد السلام، الرياض، دار المريخ للنشر.

٣٦- منظمة التجارة العالمية .(١٩٩٩) تقرير فريق العمل على انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية.

ثانياً/ المصادر الأجنبية:

1- A Handbook for International Bar Association Member Bars.(2002).GATS General Agreement on Trade in Services .

2-Alexander, Kern.(2007).The GATS and financial services: the role of regulatory Transparency, Cambridge Review of International Affairs, Centre of International Studies, Volume 20, Number 1 .3-Al-

Fayoumi, Nedal Ahmed, Abuzayed Bana M. .(2009). Assessment of the Jordanian banking sector within the context of GATS agreement, Banks and Bank Systems, Issue 2, Vol 4 .

4-Busse, Matthias, & Groning, Steffen .(2012). Assessing the Impact of Trade Liberalization: The Case of Jordan, Journal of Economic Integration, Sejong Institution, Sejong University Vol. 27, No. 3 .

5-Cornelius, Peter K. .(2000). Trade in financial services, capital flows, and the value-at risk of countries, Leibniz Information Centre for Economics, Working Paper, Research Notes, No. 00-2, EconStor

6-De, Prabir .(2013).Assessing Barriers to Trade in Services in India: An Empirical Investigation, Journal of Economic Integration, Vol.28 No.1, March .

7-Goldberg, Linda S. .(2008). Understanding Banking Sector Globalization, Federal Reserve Bank, New York, 2008 .

8-Naden, Clare .(2016). The service economy , the magazine of the International Organization for Standardization, Iso focus .

9-Ramachandran, S..(2004). Jordan Economic Development in the 1990s and World Bank Assistance, The World Bank .

10-Sauve, Pierre .(2004). The GATS and developing countries, Trade brief on, Swedish International Development Cooperation Agency, (Sida).

11-World Trade Organization .(2014). WTO E-Learning, Trade in Services in the WTO .